مفهوم المجتمع المدني والدولة عند هيجل

انيسه عبدالهادي احمد الشظبي

مركز الدراسات والبحوث اليمني

DOI: https://doi.org/10.56807/buj.v3i1.133

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم المجتمع المدني والدولة عند هيجل، من خلال مؤلفه (أصول فلسفة الحق)، والذي ناقشنا فيه مسألة الحق المجرد. وخصصنا موضوعاً لشرح الأخلاق الفردية. وذكرنا العناصر التي يقوم عليها المجتمع المدني، وهي نسق الحاجات، وتقسيم العمل، والاعتماد المتبادل. وتطرقنا لرؤيته حول أهمية امتلاك العامل مؤهلات للعمل حتى لا يكون عبئاً على الدولة، كما نوهنا إلى رفضه أعطاء المساعدات للعاطلين عن العمل من الدولة أو المؤسسات الخيرية حتى لا تكون سببا في تثبيطهم عن العمل. وركزنا على وجوب تأسيس النقابات لديه حتى لا يكون هناك صراع بين الأفراد داخل المجتمع المدني ،لأنها تساهم في حل الخلافات التي تنشأ بسبب ظهور المصالح الخاصة . كما وضحنا أهمية هيمنة الدولة على المجتمع المدني من وجهه نظر هيجل بشرط مراعاة حقوق الأفراد، وحرياتهم . وركزنا على أهمية الدستور لديه الذي ينظم الدولة، ويرفض مسألة الفصل بين السلطات الثلاث، لأنها يجب أن تكون كوحدة واحدة، ووجدنا أن الملكية الدستورية هي أفضل أنواع الحكم. وأشرنا إلى بعض الانتقادات التي وجهت له من بعض المفكرين حول مفهوم المجتمع المدني والدولة. والنتيجة أنه أسهم بدور بارز في تطوير الفكر الفلسفي السياسي حتى يومنا هذا .

الكلمات المفتاحية: الإطار التاريخي والاجتماعي لفلسفة هيجل– أسس فلسفة الحق–– مفهوم المجتمع المدني والدولة.

the concept of civil society and state of HEGAL

Abstract

The research aims to explain the concept of civil society for Hegeal and the state.. We discussed his writing " The Fundamentals of Right philosophy", that is concerned about the matter of abstract right. We dedicated a topic to explain individuals morals. And we mentioned the elements that the civil society is based on as the coordination of needs , division of labor and mutual dependence . Hence and we turned that the worker who is not qualified is a burden on the state. In this case, he refuses to give unemployed workers aids from the state and charitable institions . In order to avoid having conflicts within the society ,trade union must be established to contain any disagreements between individuals and there interest .Hegel also sets the importance of the state dominating on civil society conditioned by maintaining the individuals rights and their freedom. Hegel rejects the concept of separating the three authorities, because they must be as one entity.,We have shown that constitutional monarchy is the best type of governing for Hegal ,. Also we referred to of those who criticised Hegel's about the concept of civil society and the state .In conclusion, we found that Hegel participates a in development of philosophy- political thought until this day.

المقدمة :

إن دراسة مفهوم المجتمع المدني والدولة لدى هيجل يعد من الأهمية لتوضيح معناه ومكوناته من أجل فهم فلسفته السياسية التي لم تكن بعيدة عن قضايا عصره، ومشاكلها، حيث كان للثورة الفرنسية التي كانت وليده عصرها لأواخر القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر دوراً في تبلور فلسفته، والتأثير عليها، وهذا ما كان شبيهاً بتاريخ القرن السابع عشر الذي تميز بالصراعات السياسية، والدينية، وأدي إلى تأسيس مفهوم المجتمع المدني عند فلاسفة العقد الاجتماعي القائم على فكرة العقد الاجتماعي لدى كل من (توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو)،الذين حاولوا إيجاد نظرية تساعد المجتمع على الخروج من أزماته، ومعالجة مشكلاته السياسية ، وقد أختلف هيجل عنهم أنه لم يؤسس مفهوم المجتمع المدني والدولة على فكرة العقد الاجتماعي .

كما أن شرح مفهوم المجتمع المدني والدولة لدى هيجل مهماً لأي فكر سياسي يسعى إلى تقديم وجهة نظر مستنبطة لأفكاره المتعددة، بهدف تدعيم الفكر السياسي واستقلالية المجتمعات، وإيجاد حلول لصراعاته السياسية. ويسعى الباحث إلى الكشف عن الانتقادات التي تعرض لها هيجل من قبل بعض المفكرين وتحليلها .

وتعود أهمية هيجل كما يقول أحد الفلاسفة المعاصرين أنه يعد ثالث ثلاثة صاغوا الوجود بأسره في أنظمة عقلية متناسقة، وهم (أرسطو) بمذهبه الكوني في العصور القديمة، والقديس (توما الاكويني) بمذهبة اللاهوتي في العصور الوسطى، و(هيجل) بمذهبه المثالي المطلق في العصور الحديثة (ابراهيم،1970، 17)، حيث كان هيجل من البراعة عندما أستخدم الجدل استخداماً مجدياً، حيث ألقت عملية الجدل المكونة من موضوع إزاء نقيض الموضوع وحلهما في اطار مركب الضوء على كثير من أوجه التجربة الإنسانية، وفي رأى الكثيرين من نقاد هيجل أنه لم يكن محظوظاً في تطبيق الجدل على مجرى التاريخ، إذ ينتهي فيه إلى أن العالم الجرماني هو مركب من العالم الشرقي، والعالم الكلاسيكي، وينتهي أيضاً إلى أن برلين هي مركز الأرض، كما يخلص إلى أن الدولة تتركب من الأسرة والمجتمع المدني (الديدي،ب.ت،28) .

وقد عالج هيجل الكثير من الموضوعات، ودافع عن عدة قضايا، حيث مهد السبيل لفلسفة الطبيعة التي عرفت فيما بعد "بالفلسفة الرومانتيكية"، أي الفلسفة غير العلمية التي لا يدركها العقل مطلقاً، وهو الفيلسوف الذي كتب مقالات حول "فلسفة الدين" ، و"فلسفة الجماليات"، و"فلسفة التاريخ"، ولذا أثرت مؤلفاته في الغالب تأثيراً حاسماً، أما مباشرة، وأما عن طريق فكر الذين قرروا العزم على معارضة الحلول الهيجليه (ايلي ، 2007،11-12).

إن الأساس الجوهري لدراستنا لمفهوم المجتمع المدني والدولة عند هيجل أنها من الفلسفات التي لابد من دراستها من أجل الوقوف على طبيعتها، وإدراك مضامينها، بالاعتماد عل مؤلفه (أصول فلسفة الحق)، الذي قدم فيه رؤية عامة فسر من خلاله مفهوم المجتمع المدني والدولة، وكذا حتى يتسنى لنا تقديم رؤية عن فلسفته السياسية التي كان لها وقع كبير في التيارات الفلسفية في القرن العشرين، وساهمت في الكثير من الجدل بين المؤيدين لهيجل، والمعارضين له.

وقد أراد هيجل أن يرسم للعالم صورة تجمع بين الواقع والفكر في وحدة متسقة، وفي كل متكامل، لذلك

لم يهتم أن يخطط للمستقبل شأن (فتشه) ،ولم يرق له أن يستعرض الماضي على غرار(شلنج)، أنما كرس جهده لصياغة الحاضر الواقعي وحده الذي ينهض بها الفكر بمقدار مساهمته في الواقع الموضوعي، كونه قيمة مطلقة، والثمرة الكاملة للتطور العقلي، والنتيجة اللازمة للتقدم الحضاري (الشنيطي،1961، 107).

وكان تأثير الفلسفة الهيجليه شاملاً وسائداً في كل ميادين الفكر والعمل،مسيطراً على المجتمع الألماني المثقف، ووصل الأمر بهذه الفلسفة إلى أن أصبحت بمثابة مذهب رسمي يدين به كل شخص يدعى النضوج الفكري، فمثلا أعتنق ماركس هذه الفلسفة في شبابه، وبقى على ذلك سنين طويلة من الأتباع لفكر هيجل،رغم هجومه العنيف على الميتافيزيقية المثالية ،ولكن ماركس لم يثبت على الأيمان بفلسفة هيجل إلى النهاية (ليله، 1967-1968، 564) .

وفي هذا البحث توخينا فهم فلسفة هيجل من خلال تتبع المواضيع من حيث ضرورتها لديه، ومدى انسجامها مع الواقع، وتحليل أفكاره من أجل أن تفتح لنا أفاقاً جديدة، وخاصة للقارئ، وحتى ندرك تفصيلات فلسفته، وكيف كانت نتاج من الخبرة التاريخية، والسياسية، لمعرفة كيفية تفسيره لأهمية الدستور في الدولة، وضرورة توحيد السلطات الثلاث دون الفصل بينهما. وسوف نقدم للقارئ كذلك أمثلة عن الانتقادات التي تعرض لها من قبل بعض المفكرين. وقد مكنتنا الدراسة من عرض طبيعة المجتمع المدني والدولة لديه بالاستناد إلى المراجع المتوفرة التي تتعلق بسياق دراستنا للوصول إلى النتائج عن كيفية تكوين مفهوم المجتمع المدني والدولة من وجهة نظره. وما أضفنا إلى الدراسات السابقة هو التوسع في شرح مفهوم المجتمع المدني والدولة عند هيجل والسعى إلى الكشف عن عظمته في كيفية تنظيمه لمفهوم المجتمع المدني والدولة، وفلسفته التي تعد ملائمة لوضعنا الحالي .

أهمية البحث وأهدافه :

تنبثق أهمية البحث من الآتي:

1- إن اهتمامنا بفلسفة هيجل لما يبرر تأثيره في تاريخ الفكر الفلسفي السياسي، وفي قدرته على طرح الكثير من المسائل التي عالجها، ومحاولة التعامل مع فلسفته التي يسود بعض جوانبها الغموض والتناقضات،حيث أنه كان من الصعوبة بمكان أن تُفهم فلسفته بسهوله .

2- شرح الإطار التاريخي والاجتماعي الذي ساهم في إنتاج فلسفته.

3- توضيح مسألة الحق المجرد التي شرحها في كتابه (أصول فلسفة الحق) من خلال ثلاث عناصر وهي ،الملكية، والتعاقد، ومسألة الخطأ، كمرحلة أولية يتم من خلالها الانتقال إلى الأخلاق الاجتماعية الذي يشرح فيها كيفية تكوين المجتمع المدني والدولة .

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما الإطار التاريخي والاجتماعي لفلسفة هيجل؟
- هل تعد أسس فلسفة الحق عند هيجل عاملاً هاماً لتنظيم الحياة الاجتماعية والأخلاقية ؟
- ما المقومات الهامة التي بنى عليها هيجل مفهومه عن المجتمع المدني والدولة ؟

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التاريخي التحليلي، مستندا إلى التتبع التاريخي والاجتماعي للفكر السياسي عند هيجل بأسس علميه ، وكذلك تتبع طبيعة مفهوم المجتمع المدني والدولة لديه مستنداً إلى المراجع السابقة.

الإطار التاريخي والاجتماعي لفلسفة هيجل :

تعود بداية ظهور المفهوم البرجوازي في أوروبا الغربية إلى عصر النهضة الأوروبية في القرنين الرابع عشر، والسادس عشر، التي أسست لتطلعات الطبقة البرجوازية، وطالبت بفكرة التفتح الحر للشخصية الإنسانية، وهذا لم يختلف عن تاريخ الفكر الفرنسي في القرن الثامن عشر،الذي ارتبط بتاريخ التطور للأيديولوجية، والثورة البرجوازية، وكان من نتائجه التطور اللاحق للقوى الإنتاجية، وظهور الرأسمالية الصناعية (فولفين، 1988،5)، كما كان لفكرة التجريد والمنطقية دوراً في ظهور النزعة العامة للفكر الفرنسي في القرن الثامن عشر بما أحدثه من تأثير شديد، وذلك باستحداثه العلم من جديد، وبما توقعه الناس من تحقيق السعادة للفرد كنتيجة لتطبيق الإدراك السليم دون أي قيود (فيشر،1961، 342)، بالإضافة أن فلسفة الأنوار، وتقدم الفلسفة الوضعية، قد ساعدا في القضاء على المفهوم التقليدي للحياة، والمجتمع، وأصبح أساس السعادة الاجتماعية هو التقدم اللامتناهي للفكر البشري، والمعرفة العلمية، الذي جعلت الإنسان يتمتع بالحرية المطلقة في كل الميادين الاقتصادية، والسياسية وغيرها(سوبول، 1989، 13-14).

وقد ظهرت أفكار الثورة الفرنسية في صميم المذاهب المثالية، وتحدد بناءها الفكري ، فالثورة الفرنسية كما رآها المثاليون الألمان، لم تقتصر على إلغاء النزعة الإقطاعية المطلقة، وإحلال النظام الاقتصادي، والسياسي للطبقة الوسطى محلها، بل أنها أكملت ما بدأته حركة الإصلاح الديني في ألمانيا، فحررت الفرد وجعلت منه سيداً لحياته، يعتمد فيها على نفسه ، ولم تعد تتحكم في الإنسان سلطة خارجية، بل أصبح يعتمد على نشاطه العقلي الحر، مما جعل له ذات مستقلة يستطيع أن يتحكم في تطورها الخاص حتى أستطاع من خلال تقدمه في المعرفة أن يواجه الصراع مع الطبيعة، والتنظيم الاجتماعي الذي جعل العالم نظاماً عقلياً، ورغم ذلك كان من الصعب على الطبقة المتوسطة الألمانية داخل النظام الإقطاعي القديم أن تتطلع إلى ثورة رغم قدرته على فهم الواقع البائس الذي يعيشه، ويعرف الفرد الإمكانيات البشرية العقلية التي أطلقها العصر الجديد، إلا أن الفرد كان أما مُستعبداً، أو مستعبداً غيره من الناس، وهكذا فبينما كانت الثورة الفرنسية تؤكد حقيقة الحرية، كانت المثالية الألمانية لا يشغلها إلا البحث عن فكرة الحرية، وبذلت الجهود لإقامة شكل من أشكال الحكم يوضح معالم فكرة العقل، ونقله إلى المستوى الفلسفي (ماركيوز،1979، 25-26)، وأيضا شهدت ألمانيا في القرن الثامن عشر مثل أوروبا عصرها في فلسفة الأنوار: "التنوير"،التي صدرت منها تصورات (ليبنتز)، وعممها بوجه خاص تلميذ له هو (وولف)، وأتصف التنوير من نواح عدة بالسمات المميزة ذاتها التي تميزت بها فلسفة الأنوار في باقي أوروبا ،خاصة في مسألة المنهج التحليلي، والنقدي ذاته، ولكن التنوير لم ينفذ إلا إلى نخبه ضئيلة، (ولم يؤثر بتاتاً في النخبة الفكرية الألمانية كلها، فلم يكن التنوير في أول الأمر- حركة أفكار سياسية- إذ كان يهتم بالمشكلة الدينية والأخلاقية (توشار،1984، 156-157) .

وقد وصفت المثالية الألمانية أنها نظرية الثورة الفرنسية، فلم يقدم الفلاسفة (كانط وفتشه وشلنج وهيجل) تفسيراً نظرياً للثورة الفرنسية، أنما كان الدافع

لكتابه فلسفتهم هو الرد على التحدي القادم من فرنسا، بغية أعادة تنظيم الدولة، والمجتمع على أساس عقلي، بحيث يمكن التوفيق بين النظم الاجتماعية، والسياسية وبين حرية الفرد، ومصالحه، وعلى الرغم مما وجهه المثاليون الألمان من نقد مرير إلى عهد الإرهاب الذي ظهر في الثورة، فأنهم اجمعوا على الترحيب بالثورة ذاتها، كونها تمثل فجر عهد جديد، وربطوا مبادئهم الفلسفية بالُمثل التي دعت إليها الثورة الفرنسية (ماركيوز،1979، 25) .

نشأ فكر هيجل وتفتحت فلسفته على أحداث الثورة الفرنسية التي كانت سبباً أن يكون مفكراً للبرجوازية الألمانية، رغم أنها ظلت مفككه اقتصادياً، وسياسياً في ألمانيا، وأضعف من أن تواجه النظم الإقطاعية الراسخة الجذور التي مزقت ألمانيا إلى ما يزيد على عشرين دويلة تفتقر أن تكون موحدة، حيث لم تبدأ الثورة الصناعية بها إلا بعد أن انقضى منتصف القرن التاسع عشر(مطر،1999، 113)،فقد أظهر هيجل روحاً ثائرة في السياسة على الرغم من ولائه للوضع الراهن، ودافع دفاعاً مجيداً بالاشتراك مع (شلنج) عن الثورة الفرنسية، وأتجه ذات صباح ليغرس شجرة الحرية في سوق المدينة (ديورانت،1985،375-376) .

كما انشغل هيجل بالسياسة منذ حياته المبكرة، ونشر كتاباً سياسياً لكتيب نشره محام شاب في باريس عام 1793، يحلل فيه الأوضاع السياسية المتردية في بلاده (الأراضي المنخفضة)، التي كانت تئن تحت الحكم الرجعي في (برن) عاصمة الاتحاد السويسري، وكان آخر ما كتبه مقالاً في أحدى الصحف يعرض فيها رأيه عن المناقشات الدائرة حول مشروع الإصلاح النيابي في انجلترا، وكذلك كان من عوامل اهتمام هيجل بالسياسة هو أسرته، وتربيته، وثقافته، ألا أن أهمها كان أحداث العصرالذي عاش فيه، وما شاهده من تغيرات سياسية سريعة وهائلة بعد سيطرة الثورة الفرنسية أبان سنوات تكوينه، وامتدت إلى ما بعد نضجه وعندما سقط الباستيل كان هيجل في التاسعة عشر من عمره، وفي الخامسة والأربعين عندما وقعت (معركة واترلو)، ومات بعد عام واحد من ثورة يوليو، وهكذا كان شاهد عيان على تقويض النظام السياسي القديم، وقيام أنظمة جديدة، وعلى اجتياح جيوش نابليون لأوروبا التي راحت تهدم، وتغير، وتعيد تشكيل خريطة أوربا السياسية (هيجل،2007، 7-8) .

ولقد رأى هيجل أن امبراطوية نابليون كان لها دوراً في تصفيه الاتجاهات المتطرفة، فقد دعمت النتائج الاقتصادية للثورة الفرنسية، حيث قام الفلاسفة الفرنسيون بتفسير العملية الاقتصادية على أنها أطلاق الصناعة عن طريق العقول، مما أدى إلى أن يصبح الإنتاج الصناعي قادراً على إشباع الحاجات البشرية، وهكذا ففي نفس الوقت الذي شيد هيجل مذهبه، كان سان سيمون في فرنسا يمدح الصناعة بوصفها القوة الاقتصادية الوحيدة القادرة على أن تقود البشرية للحرية التي تؤدي إلى تكوين مجتمع عاقل (ماركيوز،1979، 26) .

كان محور فلسفه هيجل السياسية، والاجتماعية هو أهتمامه بالتاريخ، وخاصة تاريخ الحضارة الغربية، وتاريخ الأديان، وتاريخ الفلسفة، وتاريخ القانون، وليس معني ذلك أنه مبتدع الدراسات التاريخية للحضارة والفكر، وإنما الذي أكدته فلسفة هيجل هو – المنهج التاريخي– الذي أصبح على يديه منهجاً لدراسة كل النظم الفكرية، وتقييم مراحل التطور الحضاري، وبذلك حل المنهج التاريخي محل المنهج التحليلي، ويمكن أن يقال عن هيجل أنه أعظم من وجه فلسفة التاريخ عند الألمان فعندما شاهد نيران الفرنسيين في بيان عام وشاهد نابليون، فوجد هيجل

بين نابليون والتاريخ بعبارته المشهورة في بيان عام (1806) بقوله " لقد رأيت الإمبراطور ممتطياً جواده –روح العالم– تركزت في نقطة واحده، وفكره الإمبراطوري بدأ يغمر العالم بأسره" (مطر،1999، 114).

فالتاريخ لدي هيجل لم يكن مجرد وصف للأحداث ،أنما عبر عن فلسفته ذات الطابع الاستنباطي، حيث يحتفظ هيجل بزحمة الوقائع المتعددة، والأحداث المتعاقبة بما يعبر عن مرحلة من مراحل الفكر، لأن التتابع الواقعي للأحداث ونظامها في الزمان يرتبط بالتسلسل المنطقي (الشنيطي،1961، 124–125) .

وكان هيجل من المعجبين بمكيافيلي فقد درس نظريته السياسية أثناء الحرب النابليونية عندما تخلي الملك فرنسيس عن عرش الإمبراطورية الألمانية، وبدأ انهيار ألمانيا سياسياً ،فكتب هيجل في بداية مقال لم ينشر سنه (1801)، بعنوان (دستور ألمانيا) الكلمات الآتية " لم تعد ألمانيا دولة"، هكذا قرأ هيجل كتاب (الأمير – لمكيافيلي)، وهو في موقف سياسي ميئوسا منه، عندما أكتشف وجود تشابه تام بين الحياة العامة في ألمانيا في القرن التاسع عشر، والحياة القائمة التي كانت في عصر مكيافيلي، مما أثأر في نفس هيجل تطلعات جديدة، وذلك أن يصبح مكيافيلي لعصره (كاسيرر ،1975، 167–168)، حيث يعتبر مكيافيلي رائد المجتمع البرجوازي الصاعد الذي أسهم في تطور المجتمع البرجوازي، وأستطاع إن يحرر السياسة من اللاهوت، واللاهوت من السياسة (المديني،1997، 50) .

وما يجدر ذكره،أن التطور الذي طرأ على الفلسفة الأوروبية بعد (ديكارت) كان من نتائجه ظهور اتجاهين مختلفين، الأول ظهور المذاهب العقلية في القارة الأوروبية، والثاني المذاهب التجريبية الانجليزية، ويتصف الاتجاهان معاً بالذاتية، والتجربة الخاصة، فعلي سبيل المثال، أخذ (لوك) على عاتقه مهمة القيام ببحث أولى لمعرفة نطاق الذهن البشري، وأما (هيوم) فكانت المشكلة التي أبرزها هي كيفية تفسيرالروابط بين الظواهر، وكانت إجاباته أننا نكون عادات معينه تجعلنا نرى الأشياء مرتبطة مع بعضها، وتتجاوز ما تسمح به مقدماته ، وكما جاءت قراءة (كانط) لفلسفة (هيوم) حتى توقظه من سباته الدجماطيقي (اليقيني الجامد)، فقد ارتقي (كانط) بما تحدث عنه (هيوم) إلى مرتبه المبدأ العقلي، وتخلص من مشكله (هيوم)، وجاءت الحركة المثالية الألمانية تكشف عن نقاط الضعف في تصور (كانط) حول إدخال فكرة الأشياء في ذاتها، رغم أن التطورات التي أدخلوها في نظرية المعرفة قد تعرضت بدورها للنقد (رسل، 1983، 156– 169) .

وكذلك استبقت فلسفة (فشته) السياسية بعض المفاهيم الماركسية المتعلقة ببناء اقتصاد اشتراكي تسيطر فيه الدولة على الإنتاج والتوزيع، وكما نجد لدى (فشته وشلنج) صوراً للمنهج الجدلي (الديالكتيكي) الذي سوف يستخدمه هيجل، فقد وضح (فشته) كيف يواجه الانا بمهمة تجاوز اللاأنا، وفي فلسفة (شلنج) الطبيعية نجد فكرة أساسية هي فكرة الأضداد التي تتجمع في وحدة ،وهي فكرة تبشر بالجدل الهيجلي بصورة أوضح، وعلى يد هيجل أكتسبت الفلسفة المثالية الألمانية صورتها المنهجية الأخيرة، وأقام هيجل بناءاً فلسفياً قائم على لمحات أخذها من (فشته)، ومن(شلنج) في عهده المبكر التي مازالت له أهميه وفائدة حتى اليوم (رسل،1983، 170–174).

أسس فلسفة الحق عند هيجل:

تتعلق أول مشكلة يواجهها الباحث في فلسفة الحق والقانون عند هيجل بالمصطلحات ذلك أن

اللفظ الألماني(RECHT) ،ومقابله الفرنسي (diritto)، والاسباني (derecho)، لفظ مشترك يدل على معنيين متميزين الأول : هو ما يطلق عليه في العربية أسم الحق في مقابل الواجب، أي ما يملكه الإنسان في مقابل ما عليه من التزام : والمعنى الكلي هو ما يطلق عليه اسم القانون: أي السنن التي تحدد العلاقات بين الناس في مسألة من المسائل، والتي يلتزم بإتباعها الناس في المجتمع، ويترتب على عدم الالتزام بها عقوبات، وقد ترتب على هذا الخلط بين كلا من المعنيين نتائج بالغة السوء والتعقيد، فعلى الرغم من وجود لفظين مختلفين للدلالة على المعنيين المذكورين فقد أصر رجال القانون على ممارسة هذا التشويش فهم يعبرون عن القانون المدني مثلا بلفظ (driot)، في الفرنسية، (burgerrecht)، في الألمانية الخ، وهم لا يعنون الحق بل القانون المسنون في مواد، وسموا الكلية الجامعية التي فيها ندرس القوانين باسم (faculte) de– droit)، الخ ، وانعكس هذا على ترجمة هذا اللفظ في العربية فأستعمل أولاً اللفظ كلية الحقوق (في صيغة الجمع)، مع أنه في اللغات الأوروبية في صورة المفرد، ثم استعملت بعض البلدان العربية اللفظ كلية القانون، وكذلك يتوسع هيجل في معنى كلمه (recht) ،(القانون والحق) بأنها الحرية بوجه عام، والوجود المتحقق العيني للإرادة الحرة، ولهذا فأن (الحق– القانون) هو الشكل العيني للحرية (بدوي،1996، 7– 8) .

وقد نشر هيجل كتاب مبادئ فلسفة الحق في برلين عام 1821،الذي بحث فيه ما سماه انسكلوبديا العلوم الفلسفية المسماه بفلسفية "الروح الموضوعي" (مطر،1978، 140) ، ولئن كان كتاب هيجل (أصول فلسفة الحق) آخر كتاب أصدره هيجل في حياته، فأنه كان أكثر كتبه أثارة للجدل ،والخلاف والمناقشات، وأحياناً الهجوم العنيف فهو على حد تعبير (بوزانكيت) "أنه كتاب ربما يكون قد أسيء فهمه أكثر بكثير مما أسيء فهم أي كتاب آخر من كتب الفلاسفة السياسيين العظام إذا استثنينا جمهورية أفلاطون، وهناك عاملين تسببا في سوء الفهم لهذا الكتاب أحدهما الظروف السياسية المضطربة التي سادت ألمانيا وقت ظهور الكتاب مما جعله عرضه لسوء التأويل، والعامل الثاني الصعوبة الحقيقية التي تلازم أي تحليل فلسفي للمجتمع (هيجل، 2007، 9) .

يبدأ هيجل في أول فقرة في كتابه (أصول فلسفة الحق) بتحديد موضوع الروح الموضوعي فهو يرى أن موضوع فلسفة الحق هو الفكرة الشاملة أي العقل، أو هي الطبيعة العقلية للشيء، مع تحققهما الفعلي في آن واحد معاً، ويظهر السؤال مالمقصود لدى هيجل بالطبيعة العقلية للحق، وكيف يمكن للعقل أو الروح أن يكون لها حقوق؟ والإجابة على هذا التساؤل يتوضح من خلال تقسيم هيجل لفلسفة الروح إلى الروح الذاتي، ثم الروح الموضوعي، وأخيراً الروح المطلق (هيجل ،2007، 10) .

يطلق هيجل على المراحل الأولى من الوعي باليقين الحسي الذي يتمثل في فهم الذات لدى الشخص في الإدراك المجرد للمدركات الحسية الخام للعالم، أو في معرفة ماهو حالى أو ما يكون"، فالمرء في هذه المرحلة يشير إلى صفات الموضوعات المدركة بصيغة " ما هو آنى " أو"ما هو ماثل"، ولكنه لا يكون قادراً على إدماج هذه الخصائص المدركة في صيغة موحدة، وتشكيل الموضوع الكلى، فمثلاً يمكن للمرء أن يرى هذا الغصن، وتلك الورقة، لكنه لا يقدر على صياغة المفهوم وخصائصه المدركة حتى يتسنى له أن يرتب الخبرة بالقول أن "هذه شجرة" (ديلو،2003، 381) ، ويعرف هيجل الروح الذاتي أنها التي تدرس الروح بعد خروجها من

الطبيعة مباشرة في صورة النفس، أي أنها ملتصقة التصاقاً شديداً بالطبيعة، وهذا هو الموضوع الذي يدرسه "علم الانثروبولوجيا" ثم تنقسم إلى ذات وموضوع بمعنى تصبح وعياً، وهذا الموضوع يدرسه "علم الظاهريات" ثم يصل الوعي إلى تمامه في العمليات العقلية العليا مثل الإرادة، والتفكير ،والمعرفة، وهذا هو موضوع علم النفس، أما "الروح الموضوعي فهي الروح التي أوجدت نفسها في العالم الخارجي، ويظهر في الروح الموضوعي الذي تخلقه بنفسها لكي تصبح موضوعيه، وهذا العالم هو بصفه عامة هو عالم المؤسسات، والتنظيمات الاجتماعية مثل ،القانون، والأسرة، والمجتمع، والدولة، ويشمل أيضا العرف، والعادات، والتقاليد، والحقوق، والواجبات، والأخلاق، أما الروح المطلق فهو مركب من الروح الذاتي، والروح الموضوعي فيدرس الموضوعات الروحية العليا وهي: الفن، والدين والفلسفة حيث تصبح الروح في هذه المجالات حرة حرية مطلقة (هيجل،2007،10-11) .

وتتقسم فلسفة الحق عند هيجل إلى ثلاث مراحل وهي :

أولا: مرحلة الحق المجرد- ثانياً- مرحلة الأخلاق الفردية الذاتية – ثالثاً : مرحلة الحياة الاجتماعية الأخلاقية المتمثل بـ (المجتمع المدني والدولة) .

الحق المجرد:

يتحقق الحق لدي هيجل في ثلاث لحظات رئيسية: هي الحق المجرد، أو الإرادة الحرة في صورتها المباشرة، والأخلاق الذاتية حيث تتدخل الإرادة الحرة في جزئيات ،وتفصيلات الحياة الباطنية للشخص الاخلاقي، ثم الاخلاق الموضوعية وهي الاخلاق العينية، والتعارض بينهما يظهر بين الحياة القانونية، والحياة الأخلاقية (مطر،1999، 121)، والشخصية عند هيجل هي أساس الحق المجرد، ولهذا فأن الأمر المطلق هنا يصبح كالتالي: كن شخصاً، واحترم الآخرين بوصفهم أشخاصاً، وذلك يعطى الحق في المعاملة كغاية لا كوسيلة، ويعطى الحق في إدانة الرق والعبودية (هيجل، 2007، 15)، وكما يستمد هيجل فكرة الحق المجرد من الوعي الذاتي للشخصية التي تكون محصورة في الكائنات الإنسانية ،فهي الوحيدة التي تتمتع بالحقوق، وكل ما ليس له حقوق هو ما يكون خاضعاً للأشخاص، فمن المفترض أن يمتلك أي شخص الحق المطلق على الأشياء، فمثلاً ليس للحيوانات أي حقوق، وكذا العبيد كما كان في العصر اليوناني، وينطبق ذلك على الأبناء كما كان في العصر الروماني(مطر،1999، 121) .

ولكن قد يعترض معترض فيقول :كيف يمكن أن تكون هناك حقوق بدون دولة يمارس فيها الناس هذا الحقوق، والجواب عند هيجل، أن هذه الحقوق تنشأ حين ننظر إلى الفرد نظرة تجريدية خالصة كونه موجوداً بشرياً، وبوصفه شخصاً ،فهو يمتلك حقوقاً مجردة، وقد تحدث هيجل عن هذه الحقوق قبل أن يتحدث عن الدولة رغم أنها لا يمكن أن توجد دون تنظيم اجتماعي (هيجل،2007، 16-17) .

ينقسم الحق المجرد لدى هيجل إلى ثلاث عناصر هي الملكية- التعاقد –الخطأ .

الملكية:

أن الحق البدائي لدي هيجل هو تأكيد الفردية في الملكية التي تتميزعن الثروة، وتكفل الاستقلال الاقتصادي للفرد، والأسرة، والجماعة (وايلي، 2007، 42) .

تتحدد الملكية عند هيجل بشكلها المجرد عندما تتكون في المجال الخارجي الذي يستطيع فيه الفرد

ممارسة إرادته الحرة في ممتلكاته، بحيث لا ينازعه فيها فرد آخر، فالأشياء التي يمتلكها الفرد كانت من قبل أن يمتلكها مجرد إمكانيات محرومة من الإرادة، وليست لها قيمة في ذاتها، ولذلك فالشخص الذي يستطيع تملك الشيء لابد أن يقوم بتوظيفها لصالحه مثل أن ،"يريد"، و"يودع" إرادته في الشيء الذي يملكه، ومن هنا تتحول العلاقة بين الشخص ، وبين ما يملكه إلى علاقة خارجية محضة، وفي هذه الحالة يصبح من حق الفرد أن يملك الشيء، أو أن يتخلى عنه، أو يتصرف فيه بالبيع، أو الهبه، أو أي شكل من أشكال النقل للملكية (بدوى ،1996، 51)، وهكذا يفسر هيجل أن ظهور الملكية يكون بمجرد أن يجعل الإنسان مادة الشيء ملكاً له بعد أن كانت مادة الشيء في ذاتها لا تنتمي اليه، وبمجرد استحواذه عليها أصبحت في ملكيته، وتصرفه (هيجل،2007، 162) .

ويربط هيجل الملكية بالأساس العقلي كشرط للحصول عليها، فأنه بمجرد الاستحواذ عليها تصبح من الحقوق المطلقة له، كونه موجود عاقل، وفي هذه الحالة تصبح ملكيته للشيء متناهية، ووسيلة لإشباع ذاته، ويضرب هيجل مثالاً على ذلك أن الحيوانات عندما تلتهم الأشياء تبرهن على أنها ليس لها وجود مطلق قائم بذاته، ولا ينبغي الظن أن للحيوانات الحق في الملكية مثل الإنسان سواء بسواء،حيث أن الحيوانات لا تمتلك الإرادة بذاتها، أنما تستخدم الوعي الذاتي في إشباع حاجاتها (هيجل،2007، 18) .

ولكن لم يدعو هيجل إلى ما يسمى بالمساواة في الملكية، والسبب يرجع إلى اختلاف قدرات الناس في مواهبهم، وظروفهم المتاحة، وفي الحظوظ الحياتية، ولا محل هنا للتحدث عن ظلم الطبيعة، لأن الطبيعة لا تهتم للأمور الاخلاقية التي تقع بين الناس بعضهم ببعض، والقانون المجرد لا يسأل عن الأصل الاخلاقي في مسألة اكتساب الملكية، بل يقر أنها واقعه طبيعية (بدوى،1996، 52) ،حيث كما يبين هيجل أن الأشياء التي يمتلكها الفرد لا تتوزع بالتساوي على جميع الأفراد، لأنها قد تحولت الى ملكية خاصة، ولهذا رفض هيجل شيوع الملكية، لأنها تمثل انحرافاً عن طبيعتها العقلية، لأن من حق الفرد تحديد ملكيته الخاصة بحيث يستطيع أن يشير إليها بالقول هذا "ملكي"، وهذا"ملكك" وليس ملك للآخرين (هيجل ،2007،19- 21).

يبدو أن المساواة في الملكية في نظر هيجل تختلف عن الدولة الأفلاطونية، حيث أن فكرة الدولة الأفلاطونية قد انطوت على ظلم بحق الشخص حينما جعلته عاجزاً على التملك الخاص، والاعتقاد بمشاعية الملكية، وإلغاء الملكية الخاصة (الشيخ،2008، 296) .

تعرض هيجل في مسالة الملكية للعديد من الانتقادات منها ما قاله المؤلف ماركيوز في كتابه (العقل والثورة- هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية) شارحاً " أن هيجل لم يبذل جهده لتطبيق المبدأ الفلسفي الذي يقضي بالمساواة بين الناس على مظاهر اللامساواة في الملكية، بل أنه يرفض هذه الخطوة في الواقع. والمساواة الوحيدة التي يمكن أن تستمد من العقل هي" ضرورة حصول كل شخص على ملكيه "أما نوع هذه الملكية ومقدارها فأمر لا يكترث به العقل على الإطلاق، وفي هذا الصدد يقدم هيجل تعريفه الذي يدعو إلى الدهشة :" أن الحق لا يعبأ بالفروق بين الأفراد (ماركيوز،1979، 186) .

أذن يظهر السؤال التالي كيف يتسنى للإرادة الفردية التي تعبر عن المطالب بين ما هو "ملكي وما هو "ملكك" أن تصبح إرادة ما هو "ملكنا"، وتعبر عن مصلحة مشتركة؟ يجيب هيجل أن مسألة العقد

الاجتماعي لا تقدم ألينا الرد: فأي عقد بين الأفراد لا يمكنه أن يعلو على عالم القانون الخاص، لأن الأساس التعاقدي الذي يفترض وجود الدولة، والمجتمع يؤدي إلى ظهور المصالح الخاصة، لأن هيجل يدافع عن الفرد، وهذه من القضايا التي تنادى بها كل الفلسفة السياسية من أجل حماية لطبقة الوسطى الصاعدة (ماركيوز،1979، 181) .

ويتم عند هيجل الاستحواذ على الملكيه بثلاث طرق : الأولي : يكون بالاستيلاء البدني المباشر على الشيء من الناحية المادية، ويعتمد على الإحساس، عندما يكون الإنسان واعياً على فعل الحيازة بحيث يمكنه التعرف على إرادته فيها، وهذه الطريقة يعتبرها هيجل ذاتية ومؤقتة، ومحدودة، أما الطريقة الثانية: يتحدد فعل الحيازة عندما يضع الشخص شكلاً معيناً على شيء ما يُمكنه من إثبات ملكيته للشيء، وينطبق ذلك على الموجودات العضوية التي تتمثل في الفعل الذي يمارسه الفرد مثل حراثة الأرض، وزراعه النبات، وتربية الدواجن الخ ، وأما الطريقة الثالثة: فهي تقوم على الاكتفاء في ممارسه فعل الحيازة علي الشيء، مثل أن يضع الفرد أسمه على لأفته على أرض خاليه ،أو يضع رمز للشركة التي يملكها، ومن هنا كما يرى هيجل تصبح ملكيه الفرد للشيء ايجابية عندما يستطيع ألفرد أن يشير إلى غيره من الناس فيقول هذا "ملكي" وليس "ملكهم" ،ويتحتم عليهم في هذه الحالة احترام ملكيته الذي وضع إرادته فيها، ويستبعد منه الآخرون، ويجب على الذي يمتلك الشيء أن يستخدمه إذ لا يكفي فعل الحيازة فقط، فمثلاً الأرض الزراعية لا تكون أرضاً زراعية إلا بإنتاجها للمحاصيل الزراعية، والمالك هو من يحق له استخدامها استخداماً تاماً (هيجل ،2007-22-23) .

ويكتمل فعل التملك عند هيجل عندما يعترف به الآخرون، ويصبح الشخص الحر مالكاً يستطيع أن يدافع عن ملكيته ضد الملاك الآخرين من أجل إرادته المحددة التى أصبحت فيها ملكيته موضوعاً خاصاً به، يتحكم فيها كيف يشاء، وله الحرية في كيفية إشباعها (ماركيوز، 1979-180-184).

وفي حالتين لا يمانع هيجل على تأميم الدولة للملكية، والغاء الملكية الخاصة بشرطين الأول: أن يتم ذلك في حالات استثنائية أي في حدود ضيقة، والشرط الثاني أن تقوم الدولة وحدها بهذا الإلغاء، ويكون السبب مرهون بالمصلحة العامة، وفي ظروف استثنائية، لكن لا يعنى ذلك لديه أن يكون إلغاء الملكية الخاصة مبدأ عاماً يمكن أن تقوم عليه الدولة (هيجل،2007، 21) .

العقد

يؤكد هيجل أن الشرط الأساسي في عملية التعاقد هو أن يكون بين الناس علاقات تعاقدية، لأن الحاجة، والسعادة، والمنفعة هي التي تدفعهم الي إبرام العقود كونهم مالكين، ومعترف بملكياتهم ، لذا يعتبر العقد إجراء قانوني لا يستبعد فيه إرادة الشخص الآخر إلا بالقدر الذي يكن فيه الشخص مالكاً، ويجعل إرادته منقولة إلى شخص آخر بوساطة العقد، وهنا تصبح صيغة العقد صحيحة عند الالتزام بالتخلي عن أي ملكيه لم تؤخذ غصباً، ويتم القبول بالعقد بحسب ما يسمح به الآخرون، ولا تتوقف الإرادة بمجرد التنازل عن ما يملك الفرد، لأن العقد سوف ينظم حاجات المجتمع وفقاً للقانون (بدوى،1996، 61) .

والتعاقد مثل الملكية لدي هيجل يشمل مجالاً واسعاً حيث تندرج فيه المنح، والعطايا ،والقروض، والرهونات، ويفرق هيجل بين الوعد والعقد، فالوعد هو إقرار بعمل معين سوف ينجز، ولكنه يظل مشيئة

ذاتيه، ويستطيع الفرد تغييره، أما التعاقد فهو تنازل الفرد عن ملكيتة ونقلها لصالح شخص آخر وهذا الجانب السلبي للعقد، وعندما يتم الاتفاق بين أطراف العقد بموجب الموافقة على التعاقد فهو يمثل اللحظة الايجابية، ويصبح أساس التعاقد أخر مرحلة نصل اليها في الملكية، ويحدد هيجل مجالين لا يشملهما التعاقد، المجال الأول:الزواج فمن الخطأ إدراج الزواج تحت فكرة العقد كما فعل(كانط) ،لأنه رابط أخلاقي يسعى لتكوين أسرة (هيجل، 2007، 32-33)، وأما المجال الثاني فهو الدولة فقد رفض النظر إلى الدولة ، " كعقد اجتماعي"، والأصح أن من الضروري على نحو مطلق أن يوجد كل شخص في دولة ،ومن الخطأ القول أن لدى الناس حرية الانفصال عن الدولة، أو عدم الانفصال عنها (ماركيوز،1979، 188)، فلو نظرنا كما يرى هيجل إلى الدولة أنها عقد اجتماعي كما ذهب روسو سواء قام التعاقد بين الكل، والكل، أو بين الكل، والحاكم، فذلك يؤدي إلى الخلط بين القانون الدستوري، والحياة العامة في آن معاً (هيجل، 2007، 32-33) .

أذن يستمد هيجل قانون التعاقدات والالتزامات بأسرة من قانون الملكية، طالما أن حرية الشخص تمارس في المجال الخارجي للأشياء ففي استطاعته أن "يخرج ذاته" وبمحض إرادته فالفرد يستطيع أن يبيع إنجازاته وخدماته، مثل ألمواهب الذهنية، والعلم ،والفن، وأمور مثل الاختراعات وما شاكلها تصبح موضوعات للتعاقد، ويعترف بها، وتعامل على نفس النحو الذي تعامل به موضوعات البيع ،والشراء، ونتيجة لذلك تصبح مهمة العقود عند هيجل تنظيم المصالح الخاصة للملاك، ولا تتجاوز أبدا نطاق القانون الخاص (ماركيوز،1979،187، 188).

الخطأ :

يذهب هيجل أن وجود الحق المسنون ،والملكية، يجعل الجريمة ممكنة باعتبارها تجلياً لإرادة جزئية، أو لإرادة فاسدة تعارض الحق، والفعل الإجرامي يكون عدم لأنه يستعمل ما ليس ملكاً له، كما لو كان ملكاً له (برهييه،1985، 228) .

يحدث الخطأ عند هيجل عندما ينقل الفرد الملكية بدون أسس عقلية، وعندما تتم برغبات ودوافع جزئية، مما يجعل أفعال الفرد تسير وفقاً لغاياته الخاصة، وتؤدي إلى تعارضها مع قانون الحق، والخطأ له ثلاث جوانب الأول: الخطأ المتعمد وهو الموجود في حياتنا اليومية المتمثل في صورة المنازعات المتعارف عليها حول ملكية أرض، أو عقار، وفي هذه الحالة لا تنكر جميع الأطراف المتنازعة الحق عامة، ولا أحد بعينه لكنه ينكر حق خصمه فقط، فمثلاً لو أحد فسخ تعاقده مع آخر، فذلك لا ينكر الحق له بصفه عامة، ولا ينكر ملكيته ككل، لكنه ينكر أن له الحق في الدخول في هذه الملكية الجزئية، فيصدر الحكم أن هذا الشيء ليس ملكه على الرغم من التسليم بأنه يملك أشياء أخري، وهذا النوع من الخطأ تختص به المحاكم في الفصل بين الخصوم، وتكون السمة المشتركة بينهم أن كل واحد يقدم مبرراته، وأما الجانب الثاني من الخطأ عند هيجل يكون عندما يصل الفرد إلى مرحلة الجريمة التي بدورها تفتقر إلى معرفة الحق، لأن المجرم تعمد الفعل، ولم يعترف بقانون الحق (هيجل، ،2007، 34 ، 36).

ومادام المجرم لدى هيجل موجود عاقل وحر في تحديد مجرى حياته، فهو يعد فرد مسئول عن أفعاله التي تصبح شرطاً للعقاب، والجزاء ضد الجريمة التي ارتكبها، ويصبح العقاب للمجرم ضرورة لأنها ارتكبت بوعي، ولغرض معين لاختيار الجريمة، وبسبب ذلك فأنه يقبل العقوبة المتضمنة لها التي تكون عادلة، بسبب تجاهل المجرم القانون الذي يعرفه، لأنه أرتكب

الجرم، وخالف القانون في سعيه لمصلحته الخاصة، وبهذا لا يوجد سلطة عليا غير الحق، أو القانون عند هيجل، لأن الحق يقنن مطالب المجتمع، ويصون مصالح ورفاهية الأفراد، وعدم اعتراف الأفراد بحقوق الآخرين يعد خطأ في حق الصالح العام، وحق أنفسهم، وهنا يتوجب عليهم العقوبة لعودة الحق إلى نصابه (ماركيوز،1979، 189) .

ولهذا يرفض هيجل النظريات التي تؤسس الحق الجزائي على ضرورة تقديم المثل، أو الإرهاب، أو الإصلاح ،لأنه يحب أن يكون العقاب غاية في ذاته، فالعقاب الذي ينزل على المسئول عن الجريمة هو حقه، ولهذا يدافع هيغل مثل (كانط) عن قانون العقوبة بالمثل (سرو، دوندت، 1974، 95)، لأن هيجل يري مادامت الجريمة ترتكب بالعقل، فلابد أن يعاقب المجرم بالعنف، وبمقدار الجرم الذي ارتكبه، وهذا ما جعله يؤيد عقوبة الإعدام، وأعتبر فعل العقاب من أفعال العدالة المطلق، لأنها تساعد في إلغاء الجريمة ، وهذا عكس الانتقام الذي يؤدي إلى استمرار القصاص والخطأ (هيجل،2007، 39).

الأخلاق الفردية (الذاتية):

أن النظر إلى الأخلاق الفردية عند هيجل يتحدد في معنى الإرادة التي تتمثل في دائرة الأخلاق الفردية عندما تصبح قانون نفسها، وتحدد نفسها تحديداً ذاتياً، وتتخذ من ذاتها موضوعاً لها، ويصبح أساس الإرادة الاخلاقية هو عدم الاعتراف بسلطة خارجية تفرض عليها أوامر ، أنما تعترف بأوامرها فقط كون الإنسان مخلوق عاقل، ولا يجب أن يخضع لأي أوامر لا يقتنع بها اقتناعا ذاتياً، بل يشترط أن يقرها ضميره الخاص، وهو الذي يكون قانوناً للفرد نفسه، وهذا ما يسميه هيجل حق الذات (هيجل،2007، 42-43).

وقد جعل هيجل الحقوق تكمن في مجال العقل، ونقطة انطلاقها الإرادة الحرة، باعتبارها الانا الذي يضع لنفسه حدوداً، ويعطى لها مضموناً مع بقائه ضمن الهوية مع ذاته، وهي عندما لا تكون سوى إرادة طبيعية يكون عملها الوحيد الخضوع للرغبات والنوازع، فهي إذا ليست حرة إلا بذاتها، وهي حرة لذاتها عندما تعطى لذاتها مضموناً ،أي عندما تكون فكراً (سرو،دوندت،1974، 94)،بمعنى أن الإرادة عند هيجل لا تختلف عن الفكر الذي يريد أن يرى الواقع، وقد تحول وفقاً له،أي رغبة الفكر أن يوجد على شكل عيني واقعي، ولا يصبح الفارق بين الإرادة والفكر إلا في الوظيفة، فالفكر هو تحويل موضوع خارجي إلى صورة عقلية متجانسة تشكل الواقع، ولا يؤيد هيجل الذين يرون أن الفكر ملكة خاصة مستقلة عن الإرادة، ويعتقدون أن الفكر يضر الإرادة خصوصاً الإرادة الطيبة، هؤلاء يكشفون عن جهلهم التام بطبيعة الإرادة (بدوي،1996، 21) .

قسم هيجل الأخلاق الفردية إلى ثلاث أقسام : القدرة على تحمل المسؤولية، الغاية والنية، الخير والضمير.

المسؤولية: يكون الفعل أخلاقياً عند هيجل عندما يصدر عن إرادة مسئولة، والتي تعنى"الاستعداد للمحاسبة" بحيث يتقبل المرء نتيجة عمله ثواباً، أو عقاباً، ويكون الفعل "ملكاً للشخص"، حيث يعد الفعل في هذه الحالة إرادة لأنه قد نفذه، ويتحمل صاحب الفعل الحق الثواب، والعقاب (متياس، 1990، 142-143)، فالفعل المسؤول عند هيجل يتحدد في كيفية معرفة قيام الفرد بفعل معين، وكانت نتائج الفعل كافية في غرض الفاعل؟ حتى أصبح الفعل معروفاً مقدماً، ومرسوماً في غرض الفاعل، وقد رأى هيجل إن المسؤولية تسقط في حالات :الجنون، والاضطرابات العقلية، والطفولة، وتبريره على ذلك أن نتائج أفعالهم ليست مرسومة ،وليس لها غرض لديهم (هيجل،2007، 43) .

النيـة و القصـد : يعد فعل القصد كما يرى هيجل عندما تفترض الإراده الذاتيـة مباشرة الفعل ،وحين تفترض موضوعاً خارجياً، وظروفاً متنوعة من أجل أحداث تغيير في العالم الخارجي، وتحمل طابع إرادة الفاعل، لا طابع أي إنسان، أو أي شي أخر ،حيث أن الإراده تشعر بمسؤوليتها عن ذلك (بدوي،1996، 81)، والنية أكثر ذاتيه من الغرض عند هيجل لأنها تمثل مضمون الفعل، وتكشف الغرض الخفي من السلوك، ولهذا لا يجب أن نحكم على الإنسان بالنوايا وحدها، فيجب أن تتحقق في العالم الخارجي، و" تتحول إلى سلوك وأفعال، فمثلاً لو كان في نية شخص ما إشعال النار عمداً في أحدى الغابات، فأننا نحصل على معرفة ناقصة، لو أكتفينا بالقول بأنه أشعل الحريق، فيجب أن نلاحظ الغرض المباشر في احداث بضع شرارات ،وكانت هناك نية لإحداث حريق على نطاق واسع(هيجل،2007، 44) .

الخيـر والضـمير: يجب أن تكون الغاية مرغوبة وخيراً في ذاتها، واتفاق الإرادة الجزئية على الإرادة الكلية يكون في إرادة الخير(مطر،1999، 123)، ويفسر هيجل ذلك أن الغاية التي يكرس الإنسان لها نفسه، لابد أن تكون لها قيمة مطلقة، وتكون مرغوبه في ذاتها، وهذه الغاية المطلقة هي الغاية العقلية، وهي جوهر الإرادة الاخلاقية، وفعل الخير يعتمد على الفعل العقلي، أما الشر فهو عزم الإرادة على إتباع أهوائها اللاعقلانية، وغاياتها الخاصة في مقابل العقل (هيجل،2007، 45)، وكما يوضح هيجل لا يكون الفعل أخلاقيا ما لم يكن خيراً على نحو مطلق أو كلي، لأن الفعل لا نحكم عليه أنه خير، ما لم يحقق الخير شرطي "المسؤولية" و"النية"، لهذا الفعل الخير هو الذي يجب أن ينجزه الفرد على أساس "مبدأ الخيرية" (متياس،1990، 150 – 151).

والحياة الاخلاقية كما يصورها هيجل تقوم على تصور الحرية : بمعنى الخير الذي يرتبط بنشاط الوعي بالذات، وبالإرادة، ويتخذ أساسه في الوجود الاخلاقي، كما يقول هيجل" إن وعي الإنسان بحريته يتحول إلى طبيعة" وحينئذ لا يعود الإنسان مجرد " ما يجب أن يكون "بل يصير إلى الوجود الاخلاقي الفعلي المتحقق في المجتمع والدولة (بدوي، 1996، 102).

يحدد هيجل مفهوم الحرية أنها مقولة انطولوجيه وتعني أن يكون للموجود ذات تحدد حريته، ولا يستسلم للظروف الخارجية، ويحول الواقعية الحادثة، إلى واقعية حقيقية حتي يشكل البناء الباطن للوجود كله، وتفسير ذلك أن الفكر الجدلي يبدأ بالتجربة التي تدرك العالم الحر، فالفكر لا يتطابق مع الواقع ،إلا عندما ما يفهم الواقع وبنائه، ويستبعد منه التناقض، وهنا يؤدي مبدأ الجدل إلى فهم الواقع الحقيقي الذي يبين ما تكون عليه الأشياء في حقيقتها، ففي الوقت الذي يؤدي المنهج العلمي لفهم الخبرة المباشرة بالأشياء إلى بنائها الرياضي المنطقي، فأن التفكير الفلسفي يودي بنا من الخبرة المباشرة بالوجود إلى بنائه التاريخي وهو" مبدأ الحرية" (ماركيوز، 1979، 15) .

والحرية عند هيجل لا وجود لها خارج الجماعة، أي خارج العقل. أما الحرية التي تقوم على الخيارات الفردية، والقناعات الذاتية المنغمسة في نفسها، فأنها تعتبر حرية مضادة للعقل، وارادة مغايرة للحق، ولا يمكن القبول بها (الشيخ ،2008، 316-317) .

وأما عند هيجل في حالة عدم معرفة الحرية، فأنها تباشر نفسها بطريقه عمياء، ويضرب هيجل مثالاً أنه في أول التاريخ البشري كانت الحرية تتصور نفسها شيئا فشيئا في صور شتى، وتعيش أسيرة الوجود المغلف، ثم أخذت تتصور نفسها في صور متعددة،

وتعبر عن نفسها بوجودها العميق، ففي نظر المؤرخ تتمثل هذه الصور في الآثار الفنية، والدينية، والسياسية التي تشيد المثال الذي تريده الإنسانية، والذي تتطلبه للإنسان، أما التاريخ فيعتبره هيجل السجل الذي يحشد كافة محاولات الحرية للخروج من عدم البصيرة، وأعتبر الحرية طرفاً وسطاً في التاريخ لسبب أنها فعل تجاوز وعلو، لأن حرية الفرد المعزول لا تعد حرية ،فيجب أن تعرف الحرية نفسها في شكل وجودها ،حتى يتكامل الإنسان داخل أطار الحياة الاجتماعية من أجل تحقيق حريته (الديدى،ب.ت، 104-105).

ونوافق رأى د/ أميرة حلمي مطر الذي أشارت في كتابها (الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس) أن هيجل حاول أثبات أن الحرية حين تتحقق في الذاتية ،إنما تزداد وجودا ،وعندما يعرف الإنسان ذاته الحرة، كلما زاد وعيه زادت حريته، فالأطفال لا حرية لهم لأنهم لم يبلغوا ذاتية الإرادة ،ولأنهم يظلون ينساقون لإرادة الآباء، وسلطة الآخرين ،ومعنى ذلك أن الحرية عند هيجل لا يمكن أن توجد بغير قانون،وحدود وتنظيم ،وقد تورط هيجل في الخطأ عندما حين ذهب إلى انه حيثما وجد القانون، وجدت الحرية ، ومن ثم أصبحت الحرية تعنى عنده أنها الحق في طاعة القانون (مطر،1999، 123-128).

مفهوم المجتمع المدني والدولة عند هيجل

المجتمع المدني:

تمثل الأسرة عند هيجل الوجه الأول للحياة الأخلاقية، فهي المؤسسة الاجتماعية التي تعتمد عليها بقية المؤسسات ،والمجتمع المدني والدولة ،فلا يكون هناك مجتمع، ولا دولة بدون أسرة ،وهي تكتمل من خلال ثلاثة عوامل: الزواج – ملكية الأسرة – تربية الأطفال – وتفكك الأسرة (هيجل،2007، 46) .

لم يختلف هيجل عن أفلاطون وأرسطو الذين أكدوا أن الإنسان بطبعه حيوان سياسي اجتماعي يميل بطبعه إلى التعاون مع غيره من البشر، ويستطيع تحقيق ذاته وحريته عندما يحقق طبيعته الاجتماعية طبقاً لماهيته الإنسانية، ويعيش عضواً في الأسرة (متياس،1990، 238-239) ، وكذلك هيجل أعتبر الإنسان اجتماعي لا ينعزل عن غيره من الأفراد، ولا عن مجموعة النظم التي تشبع حاجاته فهو يعيش مع أقرانه، ويعتمد كل منهم على الآخر (الشنيطي،1961،132).

والأسرة تمثل المرحلة الأولى لتكوين المجتمع المدني يقول هيجل " نجد أن المرء في الأسرة يشعر بأنه يمتلك وعياً ذاتياً بفرديته داخل هذه الوحدة التي تمثل الماهية المطلقة لذاتها، والنتيجة أن المرء لا يشعر داخل الأسرة بأنه شخص مستقل بل عضو فيها " (متياس، 1990، 222)، وتتشكل الأسرة بالزواج الذي يعتبر رابطة اجتماعية يتحد الزوجان في شخص واحد ،كونه واجب أخلاقي يفرضه العقل من أجل تكوين الأسرة المستقرة، والوحدة الروحية العاطفية التي يتنازل فيها كل فرد عن استقلاله الخاص (هيجل، 2007،46 – 47) .

ولكن كما يؤكد هيجل أنه بالإمكان فسخ رابطة الزواج لأنه يقوم على عاطفة ذاتيه عرضيه، أما الدولة على خلاف ذلك لا تخضع للانفصال لأنها تقوم على القوانين (بدوي،1996، 117).

يبدو أن هيجل قد تأثر بفلسفة أرسطو السياسية الذي جعل من بداية تكوين المجتمع السياسي المدني يكون من الأسرة، التي تمثل أول الدوافع الطبيعية لتكوين الدولة، والتي تنشأ بالزواج من أجل الرغبة في البقاء، وإنجاب الأبناء (طاليس، 1957،6) .

أن تأكيد هيجل على أهمية الأسرة، والزواج يرتبط بمسألة الأخلاق، فلا مجتمع صحيح يقوم دون مستند أخلاقي، وهذا يحافظ على كيان المجتمع، ويعلى من شأنه ويعطيه وظيفة ايجابية منظمة بالعقل البشري، فقد وضع هيجل حق الفرد في أطار منظم ضمن النظام الاجتماعي الذي يبدأ بالأسرة، وأعتبره النظام الأخلاقي في المجتمع الذي يحدد مكانته .

يجعل هيجل الملكية الخاصة هي الضمان لبقاء الأسرة واستمرارها من أجل صيانة حقوق أفرادها ،الذين يجب أن يحرصوا على اكتسابها حتى تصبح من الضروريات الحياتية، شرط أن يتشارك الجميع فيها ، حتى يستفيد منها جميع أعضاء الأسرة، ويصبح لكل واحد منهم الحق فيها، ويعتبر رب الأسرة هو المسؤول عن إدارة أملاكها، والمخول لاكتساب المزيد من الأموال لضمان رفاهية أعضاء الأسرة، والأولاد ،وحماية مصالحهم من الآخرين (بدوي، 1996،114- 117) ،إلا أن الأسرة عند هيجل تشبه الكائن الطبيعي لا تدوم ،وتنفك بفعل تأسيس أسر جديدة، وارتقاء الفرد من وضعه الأسري إلى وضعه المهني الاعتباري (الشيخ،2008 ،300).

وتبدأ مرحلة تولد المجتمع المدني عند هيجل الذي يسميها بـ "الذرية" بعد مرحلة الانفصال من الأسرة بشرط أن تصبح للأسر استقلاليتها، ومصالحها الخاصة (برهييه،1985، 230)، مما يجعل من الضرورة أن يتأسس المجتمع المدني الذي يمارس فيه الناس حرياتهم، ومهنهم، يقول هيجل" إن خلق المجتمع المدني هو إنجاز العالم الحديث الذي أعطى للفكرة لأول مرة كل التحديدات التي تستحقها " (الشيخ،2008 ،300) .

والمجتمع المدني كما يوضح هيجل هو نتاج رؤية الأفراد أحرارا، والحيز الذي يتصرف فيه البشر كأفراد جزئيين خصوصيين لا كأعضاء مباشرين في العائلة، أو منعكسين في الدولة، فكما يوضح هيجل أن " الحق في الحرية الذاتية تشكل نقطة التحول بين الأزمنة القديمة والحداثة " (بشارة،1998، 131)، ويقصد هيجل بالشخص الجزئي العيني الذي يسعى لتحقيق غاياته الشخصية الأنانية، وهذا المجال السياسي الذي يشكل نسيج من العلاقات الاقتصادية الذي لا يرتبط فيه الناس بعضهم البعض كموجودات أخلاقية ،أو دينية ،أو أعضاء في الأسرة ،أنما كأناس يسعى كل منهم إلى إشباعه الجزئي، وكون الإنسان موجود يتركب من لحم ، ودم، وعظم، فأنه موجود يعرف ما يريد من حاجات، وتعتمد حياته في كيفية بلوغها واشباعها (متياس،1990، 270 – 271)، وبالرغم أن هيجل يجعل الفرد الجزئي مبدأ اساسيا في المجتمع المدني الذي يتسم بالنظام والقانون ،إلا أنه لا يحق له أن يتمتع في المجتمع المدني بالجزئية الخالصة، واللامبالاة المطلقة، أو الحياد الكامل في الحياة المشتركة، ويجب عليه من أجل تحقيق المبدأ المشترك بين الجميع أن يندمج في بوتقة واحدة وهي الكلى أي (لدولة) ، ويضع في اعتباره أهداف الآخرين، وأفعالهم،ومصالحهم (هيجل،2007، 51) .

يتكون المجتمع المدني عند هيجل من تطور نسق الحاجات ،حيث يقول هيجل" فأن عناصر المجتمع المدني تتطور من الدوافع والحاجات الموجودة في الحياة الحيوانية،غير أن المجتمع المدني مهما كان فجا يجعل هذه الحاجات تتسع وتتمد: فهناك الحاجة إلى الماكل والملابس والسكن،لكن الناس –عن طريق الفكر– يخلقون غايات جديدة ويكافحون من أجل غايات آخرى غير الاشباع المباشر للغرائز الأولية وليس هناك حد للحاجات البشرية، فكلما تحقق اشباع حاجة من الحاجات ظهرت حاجة أخرى" (هيجل،2007، 51–52)، وهذا يعني أن الفرد كما يرى هيجل يدرك أنه في

سبيل تحقيق الحاجات عليه أن يقوم بعملية التبادل مع الآخرين، حتى يعطيه كل واحد منهم ما يفتقده، ويجد عنده الآخرون ما يفقدونه، فالتواصل الاجتماعي الإنساني في المجتمع المدني ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة نفعية يستطيع من خلالها الإنسان تحقيق غاياته، ومصالحه (كيشانه،2017، 42).

ومادام المجتمع المدني يتحدد عند هيجل من خلال نظام الحاجات، فقد يرى البعض أن تجمع الناس من أجل مصلحتهم كان موجوداً في كل العصور، لكن كان لهيجل رأياً خاصاً حيث يري " أن المجتمعات القديمة لم تكن تعي إلا الكل وتشتغل له " حيث كانت الحياة للجميع ، أما في المجتمعات الحديثة " ما من فرد إلا وهو يشتغل لحسابه المخصوص" وهذه هي الحرية المدنية التي لم تكن موجودة في المجتمعات القديمة (الشيخ،2008، 300-301) .

ويؤدي الاعتماد المتبادل لدى هيجل إلى تقسيم العمل بين الناس ،فالعمل هو عبارة عن النشاط الإنساني الذي يشكل عمليات الإنتاج، واكتساب الوسائل الملائمة لإشباع الحاجات، وبوساطته تصبح للسلعة قيمتها ومنفعتها، خاصة عندما يستهلك الإنسان إنتاجه بمجهود عمله، حيث يؤدى تنوع المصالح، والموضوعات إلى تطور الثقافة النظرية، والذهنية التي بفضل مهارة كل إنسان وثقافته يسعي إلى تأمين معيشته (بدوي،1996،129- 130)، ونتيجة لذلك كما يرى هيجل يؤدي العمل المستمر الذي يقوم به الأفراد في المجتمع في النهاية إلى الثروة التي هي نتاج اجتماعي،ولكنها تدخل في دائرة علم الاقتصاد وليس في الفلسفة السياسية(هيجل،2007، 52).

وقد حدد هيجل عمل العامل في المجتمع المدني بحسب مهاراته، فالعامل الذي لا يملك مهارات يكون سبباً في ظهور صراع المصالح في الدولة ، لأن الاقتصاد عندما يكون مزدهراً في الدولة فأنه يضمن وظائف لمن يتمتعون بالمهارات المطلوبة لدى المجتمع، أما الذين لا يتمتعون بالمهارات اللازمة فلا يكون لهم وظائف، وفي هذه الحالة لا يجب على الأثرياء أو المؤسسات الخيرية أعطاءهم مساعدات، لان هذا سيثبطهم من العمل، وبسبب غياب العمل فهؤلاء العمال العاطلين لن يتمكنوا من نيل ما يمثل عند هيجل المبدأ الأساسي للمجتمع المدني، وهو الشعور باحترام الذات، والاستقلالية ،وكذلك لم ير هيجل لزاماً على الدولة أن تخلق عملاً للمتعطلين، لأن هذا من شأنه أن يضخم من حجم الإنتاج، ويؤدي إلى زيادة في السلع تفوق القدرة الفعلية على الشراء (ديلو، 2003، 388 -،389).

وما يؤخذ على هيجل في رؤيته عن المجتمع المدني القائم على المنفعة المتبادلة، واجتماع الأفراد وفقاً لمصالحهم، أنه يجعل من الجمعيات المدنية المتكونة وفقاً لهذا المبدأ في علاقة نزاع وصراع ، مما يجعل نظرة هيجل للمجتمع المدني ذو نظرة منفعيه، وذاتيه، تؤدي إلى ظهور الأنانية والتناحر، وهذه نظرة لا تعطى المجتمع المدني أحقيته ومكانته اللائقة به، لأنها تظل نظرة قاصرة ناقصة تجعل الإنسان في سعى دائم نحو إشباع حاجاته، ومصالحه دون النظر للمجموع، الذي يؤدي إلى تعارض مصالحه، وأما مسألة صراع الحاجات من إنسان لآخر فهذا يجعل المجتمع المدني في شقاق، لأن المجتمع المدني من المفترض أن يكون حلقة وصل بين الأسر ،والأفراد من جهة، والدولة من جهة أخرى (كيشانه،2017، 38-41).

كذلك تؤدي البنية الكاملة للسوق عند هيجل من العمل، والإنتاج ، والاستهلاك إلى ظهور التقسيمات الطبقية في المجتمع المدني، فالطبقة الزراعية تتكون

من مُلاك الأراضي الذي ينشأ دخلهم من أعمال الفلاحة، وأما الطبقة التجارية تتشكل من نظام العمل ،وعمال الإنتاج الضخم،والحرفيين الذين ينتجون ما يشبع حاجات الناس من منافع وسلع، ويعملون في منظومة العمل التي يضعها رجال الأعمال المهتمين بإنتاج السلع، وكذلك طبقة المثقفين التي تتكون من الموظفين المدنيين أو ما يسموا "الطبقة العمومية"التي يجب أن تعلو على المصلحة الذاتية، وتصبح وظيفتهم إرساء البيروقراطية التنفيذية ،وتنفيذ القانون على نحو عادل وموضوعي (ديلو، 2003،386) .

لهذا يصبح من الضرورة لدي هيجل تأسيس النقابات في المجتمع المدني التي تشكل الوحدة الاقتصادية، والسياسية وتتمتع بالوظائف التالية ، أولاً : بعث الوحدة بين المصالح المتعددة، وأوجه النشاط الاقتصادي المتنافسة بين الفئات المختلفة، ثانياً: الدفاع عن المصالح المنظمة للمجتمع المدني في مقابل الدولة ،بشرط أن تتولى الدولة الأشراف على النقابة،،ثالثاً : يجب أن يكون هدف النقابة صيانة المصالح المادية للتجارة والصناعة، لأنها تمثل المجال الذي يلتقي فيه أصحاب رأس المال ،والعمل، والمنتجين، والمستهلكين، والربح، والمصلحة العامة، وهذا يؤدى إلى دخول أصحاب المصالح الاقتصادية في النظام الشامل للدولة بعيداً عن الأنانية، والمصالح الشخصية (ماركيوز،1979، 201-202) .

وكذلك أن ضرورة تأسيس النقابات داخل المجتمع المدني عند هيجل حتى لا يسعى كل شخص إلى إحراز الملكية على الموارد بما يحقق رغباته الشخصية، ولا يؤدي إلى زج المجتمع المدني إلى الصراع، والتنافس للكسب على حساب الآخرين بدون الاعتبار للصالح العام، ولهذا يتم تجاوز هذه المصالح المتصارعة عن طريق النقابات التي تتكون من تنظيمات العمال، ورجال الأعمال، ومهمتها إنجاز أهداف إنتاجية في المجتمع، ومن ثم فأن كل نقابة تؤدي نمطاً مهماً من العمل لصالح المجتمع تتولى فيه السلطة العامة مهمة الصراعات التي تنشأ بين النقابات، فلو ضربنا أمثلة معاصرة، قد تتصارع مصالح مؤسسة كهربائية مع مؤسسة الصلب، حيث تسعى الأولى إلى تخفيض سعر الصلب بما يُمكنها من تصنيع أجهزة كهربائية بتكلفة أقل ،ولهذا كون النقابة عند هيجل خاضعة لإشراف السلطة العامة فأن نشاطها سيكون موكولاً إلى الدولة، ومن ثم يمكنها تسوية هذه الصراعات، وتصبح مهمة الدولة التنسيق بين أنشطة المؤسسات، والمحافظة على الصالح العام (ديلو، 2003،386-387) .

وهذا ما يناقض منتقدى هيجل في أنه صاحب نظرية نفعية لأنه أسس للمصلحة الخاصة، ولكنه في الوقت ذاته أهتم بوجود نقابات تنظم المصلحة الخاصة حتى لا يصل المجتمع المدني إلى حالة صراع .

ولهذا تصبح النقابة كما صورها هيجل أحدى الوسائل المحورية التي تنقذ المجتمع المدني من التشتت، والتفكك، وتجعل لأفراده نظاماً، ونسقاً الهدف منه الحفاظ على مكانة الفرد في النظام الإجمالي للتجمع المدني، وتمنعه من الابتعاد عنه ،وتدخله في شكل من أشكال التضامن الجماعي مع أعضائها (الخشت،2007، 23) .

الدولة:

السياسة عند هيجل هي علم "الإراده العاقلة" في حقيقتها الفعالة ،وعندما تصل الإرادة الفردية إلى هذا الوعي فهي تدرك مضمونها، وتحقق الحرية التي تريدها للذات، مما يجعلها تتهيأ للانتقال من القوانين إلى الأخلاق العينية، ومن ثم الوصول إلى الدولة (وايلي،2007، 40-41) ،و يتدرج عند هيجل

الانتقال السياسي الاجتماعي من الخاص إلى العام، وهذا التدرج يضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد إلى المجتمع المدني، ومن ثم إلى الدولة (بشارة،1998،130)، بمعنى أن الانتقال من المجتمع المدني إلى الدولة هو كذلك انتقال من الفرد إلى المواطن كونه عضواً في المجتمع المدني، والدولة ،وفي العائلة، فما يميزه كمواطن ليس رابطة الدم غير المشروطة، ولا رغبته في الاكتفاء، أنما قدرته على الحكم فيما هو خير وما هو شر، ولهذا لا يجد الفرد حريته في العائلة، ولا في المجتمع المدني، أنما يجدها في الدولة فقط (بشارة، 1998، 151-152) .

إن أهمية الدولة عند هيجل تنبع من كون المجتمع المدني غير مستقر ،فالدولة هي مجموعة المؤسسات السياسية والقانونية السيادية التي تصون سلامة واستقرار المجتمع داخلياً من خلال الدستور والقانون، ولها حق استخدام القوة من أجل تطبيق القانون لضبط حركة المجتمع، كما تتولى الدولة صيانة الاستقلال، وحفظ الأمن والدفاع عنها من أي عدوان خارجي، وكما تنظم عملية استغلال الموارد الطبيعية، وخدمة مصالح المجتمع، وإدارة العلاقات مع الدول الأخرى (الخشت،2007،11).

وهيجل يرى أن الكثيرين فهموا الدولة فهماً خاطئاً، فقد وضح أن أفضل وسيلة لفهمها هو محاولة الناس استخدام العقل من أجل إصلاح مجتمعاتهم السياسية (الاصبحي، 2000، 1424)، بمعنى أن تكوين الدولة، وعناصر المجتمع، والحقوق الأساسية للفرد، تعتمد جميعها على العقل يقول هيجل أن "الغاية العقلية للإنسان أن يحيا في دولة، وإذا لم تكن ثمة دولة فأن العقل يحتم –في الحال– تأسيسها (هيجل،2007، 12) ، فالنظم السياسية والاجتماعية وغيرها عبارة عن تشكلات مادية، ونتاج منطقي ناجم عن العقل الذي يؤثر في الأفكار المختلفة، وواقع الحياة المادي المتشعب (ليله،1967-1968، 562) ،وقد "أعطى هيجل صورة مخالفة للمجتمع المدني في غياب الدولة، فهو مجتمع تسوده الفرقة، والصراع، والتمزق، ويفتقد أي أحساس بالوحدة، ويفتقر للغاية الأخلاقية، ولا يتحقق لهذا المجتمع استقراره ولا حدته إلا في وجود الدولة (الصبيحي،2000، 122) .

يعرف هيجل الدولة أنها مركب من الأسرة ،والمجتمع المدني وهي تمامهما ، فإذا كانت الأسرة قد أبرزت عنصراً من عناصر الفكرة هو الكلية، كما أبرز المجتمع المدني عنصراً آخر هو الجزئية، فأن الدولة تبرز العنصر الثالث وهو عنصر الفردية، وهو مركب من العنصرين السابقين(الكلية– والجزئية) (هيجل،2007، 54)، بالإضافة أن الدولة عند هيجل هي عبارة عن" مجموعة بشرية " أتحدت من أجل الدفاع المشترك عن مجموع مصالحها فهي لا تعد مجرد توحيد بسيط، أنها كل عضوي، وللسياسة دائرة نشاط خاصة بها (سرو،دوندت، 1974، 93) ،وقد شبه هيجل الدولة أنها مثل الفرد الحقيقي ،والكائن الحي الذي يجعل حياة الكل تظهر في جميع الأجزاء وهم الأفراد، وذلك يعنى أن الحياة الحقيقية لهؤلاء الأفراد توجد مع الدولة التي تتحد مع حياة الكل(هيجل ،2007، 54) .

يميز هيجل تمييزاً واضحاً بين "المجتمع المدني" و"الدولة، حيث رأى أن المجتمع المدني" عبارة عن تجمع، أو تنظيم بين الناس يهتم على نحو بارز ببلوغ غايات شخصية من أجل حمايتها"، وفي حالة واحدة يمكن أن يتحول المجتمع المدني إلى دولة عندما تتحقق الشروط التالية أولا : عندما ينظم نفسه فكرياً، وبوعي يعبر فيها عن إرادة المجتمع ككل (متياس ،1990،24 -28)، أما الدولة فهي تمثل

عند هيجل الحقيقة الواقعية للفكرة الاخلاقية، وإلا رادة الجوهرية التي تصور ذاتها، وتصبح لها وجود في الأعراف والتقاليد، وفي ضمير الذات للفرد في ميدان نشاط المعرفة (وايلي،2007، 52) .

بالإضافة أن الدولة عند هيجل تمثل النقيض عن المجتمع المدني الذي يعبر فقط عن الأشكال الاجتماعية، والاقتصادية التي يدرسها الاقتصاد السياسي ويصبح الغرض في هذه الحالة من الاجتماع الاقتصادي هو تلبية حاجات الأفراد، ولكنه لا يؤدى إلى التفاعل الاقتصادي داخل المجتمع، ولهذا لابد من وجود الدولة التي تفرض سلطة القانون، وتعمل على تنظيم الأفراد، وربطهم بالواقع الكلى حتى تتغلب على المساوئ التي تظهر في المجتمع المدني، مثل اختلاف الآراء، وتباين فرص الإنتاج، وتنوع العلاقات الدولية وتضاربها (محمد،محمد، 1976، 223).

ومن ثم فأن المجتمع المدني عند هيجل يصبح في حاجة ماسة للدولة كونها كياناً أكبر منه، وتساعد المجتمع المدني على القيام بوظائفه، اقتصادياً، واجتماعياً، وتعليمياً، وكل هذه الوظائف ترتبط بالإطار العام الذي تضعه الدولة، ومن ثم فالدولة تقوم بتوجيه الأفراد نحو الحياة الاخلاقية من خلال العمل في الجمعيات، والاتحادات المهنية، والمؤسسات المجتمعية، والتجمعات المحلية، وهذا يضمن عدم تحول المواطنين إلى مجرد تجمعات بلا هويه ، وهذا لم يجعل هيجل ينظر للمجتمع المدني على أنه قطب في مواجهه الدولة، وإنما أعتبره مجرد مرحلة تؤدي اليها، وتصبح العلاقة قائمة بين الدولة، والمجتمع المدني عندما تقوم الدولة بوظيفتها في الهيمنة على المجتمع المدني، وإقامة التوازن بين الجانب الفردي، والجانب الجماعي، وبين المصلحة الخاصة، والمصلحة العامة، وتراقب المجتمع المدني حتى يصبح فاعلاً ومؤثراً (كيشانه، 2017،39-44).

وبناء على ما سبق، يرى هيجل أن الدولة تحقق للفرد مكانته " إذ ليس بمقدور الفرد أن يكون حراً إلا بوصفة كائنا سياسيا" ،وهكذا يعد هيجل استكمالاً للنظرة اليونانية الكلاسيكية القائلة أن "دولة المدينة تمثل الحقيقة الصادقة للوجود الإنساني، وبناءً على ذلك فأن التوحيد النهائي بين الأضداد الاجتماعية لا يتحقق بسيادة القانون فقط، بل بالنظم السياسية التي تجسد القانون، أي الدولة بمعناها الصحيح (طوقان وآخرون، 2020،85) .

إن العلاقة بين الفرد والدولة علاقة مزدوجة كما صورها هيجل ،فعند اتحاد الأفراد مع حياة الكل في الدولة، فأنهم يحققون ذاتيتهم، وفرديتهم، ويصلون إلى تحررهم الكامل في الدولة، ويشعرون أنهم ليسوا شيء خارجي عنها، أو أنها قوة غريبة عنهم، في نفس الوقت لابد للفرد معرفة أن الدولة يجب أن تعلو على جميع المصالح الذاتية، والمنافع الخاصة، ويكون لها القدرة على إعادة تشكيل العوامل الموجودة بداخلها مهما بدت هذه العوامل قوية، وأي عضو من أعضاء هذه الدولة سوف يلجا اليها لحمايته ضد عضو آخر في الدولة يرغب بالأضرار به، لأنها الحكم والحق الأعلى، ومن حقها إلزام أفرادها بأفعال معينه (هيجل،2007، 54) ، وبعد أن تستوعب الدولة عند هيجل المجتمع المدني داخلها تصبح مرحلة من مراحل الدولة الحديثة، حيث تتضمن مكاسب المجتمع المدني كافة، فتصبح العلاقة بين المجتمع المدني، والدولة علاقة يتحول فيها كل من طرفيها إلى مركب مكون ومكمل للطرف الآخر (بشارة ،1998، 45-46).

ويتحدد نظام الدولة عند هيجل من خلال الدستور، وبما أن الدولة هي "روح الأمة" فهي القانون الذي

يتغلغل في جميع العلاقات، وفي عادات الناس، ووعي المواطنين" (متياس،1990، 35)، وحسب رؤية هيجل أن كل شعب يملك دستوراً يتشكل حسب مستواه، وينفذ إلى كل روابط الشعب"الداخلية"، وفي نفس الوقت يمثل التراث، وضمير الأفراد، فدستور شعب من الشعوب يرتبط مبدئياً بطريقه عيشه، وبدرجه ثقافته الذهنية، والخلقية، ،وبمستوي وعي الشعب لذاته (هيجل ،2007، 65) ، فالدولة الحديثة عند هيجل تنتظم عندما تستند إلى دستورها الذي يتألف من المبادئ التي لا تكون نتاج اتفاق اجتماعي عام بين الطبقات المختلفة، أنما تعبر عن الحقائق العقلية الشاملة التي تحدد طبيعة الدولة، والمؤسسات التي تقف على تنفيذها ،والتي تمضى الدولة في هديها (ديلو،2003، 393) .

يعرف هيجل الدستور أنه النسيج الداخلي للدولة، والجانب الكلي فيها كونها منبع ومصدر القوانين، وهذا الجانب يقدم السلطة التشريعية، أما الجانب الجزئي فهو يهتم بتطبيق القوانين على حالات جزئية خاصة، وهذا يعطينا السلطة التنفيذية (ويرى هيجل أنها تتضمن القضاء أيضا)، وأما لحظة الفردية فهي أنما توجد في الشخص الحاكم، أو الملك (هيجل،2007، 55)، ويجب أن يكون القانون هو أساس وجود الدولة وتماسكها عند هيجل حتى تصبح هي مصدر السلطة التي تحدد حياة الفرد، والمجتمع، وتصبح غاية الدولة تلبية الحرية لأفرادها حتى يكون المواطن عضواً فاعلاً فيها، ويعامل على أنه شخص له غاية في ذاته لا كغاية جزئية أنانية (متياس ،1990، 19 –20).

يرفض هيجل النظرة التي ترى بضرورة الفصل بين السلطات التي ينبغي على كل سلطة أن تستقل عن الأخرى بحيث تكون ضابطا للسلطتين الأخريين، وحول ذلك يقول هيجل "علينا أن ننظر إلى هذه الأقسام كوحدة واحدة، وعلى أن لكل منها سلطة الكل بداخلها، فكل منها متحدة مع سلطة الكل"، وقد شبه هذه السلطات مثل الحياة في الكائن الحي، فإذا انفصلت أي خلية عن هذه الحياة ماتت على الفور ،وقد حدد هيجل مهام السلطات التشريعية، والتنفيذية، والملك كالتالي، السلطة التشريعية وظيفتها سن القوانين الذي يعنى سن مبادئ عامة، أو كلية للدولة، مما يجعل وظيفتها تطوير القوانين الموجودة، وجعلها مناسبة لتلبى مطالب الحياة الجديدة التي تظهر في الدولة، والسلطة التنفيذية يجب أن تختص بتطبيق القوانين بصفة عامة على حالات جزئية، وتتعاون مع السلطة التشريعية، في تحديد المناصب، والوظائف حتى يصبح لكل مواطن الحق في شغل أي وظيفة يكون قادراً عليها، أما الملك،أو الحاكم الذي يمثل لحظة الفردية، ووحدة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وله الحق في تقديم تصديقاً مطلقاً على القوانين، واصدار القرارات التي تضفى المشروعية على أعمال وزرائه (هيجل، 2007، 55– 57)، حيث أن القرارات التي يصدرها الملك كما يشرح هيجل يجب أن تجسد المبادئ العامة للدستور، وعليه أن يقر في أن تكون السياسة الخاصة مندرجة تحت الكل، بحيث يأخذ الملك في اعتباره ارتباط القانون بحاجات المجتمع حتى تتماشي مع المصلحة العامة (ديلو،2003، 395) .

يفضل هيجل أن يكون النظام السياسي في الدولة هو الملكية الدستورية، ويعتلى فيها الملك قمة الدولة الذي يرمز لالتزام الدولة بمبادئها، وقوانينها الأساسية، ومؤسساتها التي تقوم بتنفيذها، ولا يقصد هيجل الملكية أن تكون مطلقة، لأنه حاول أن يتفادى الوقوع في الاستبداد الملكي عندما جعل دولته تقوم على تأمين الحقوق الأساسية للجميع، وجعل الملك يشارك في مسئولية الحكم مع الآخرين من أجل المصلحة العامة (ديلو ،2003، 394–395)، ومن ثم لا يحق

للملك أن يتصرف على هواه، فهو مرتبط بالمضمون الملموس للمداولات التي يقصد بها هيجل – المجموعات المهنية، والهيئات النظامية، والبيروقراطية التي يجب على الملك استشارتها في أمور الدولة، فهي تنظيمات تشكل الوسيط بين الحاكم ، والشعب، ولهذا السبب لم يجعل هيجل الجمهورية الشكل ألأفضل للحكم لأنها تضع الفرد في المقام الأول وترتكز إلى خلط المجتمع المدني بالدولة، ومن هنا لن تختلف نظرة هيجل في الدولة عن غالبية النظريين الحديثين الذين يعتقدون أن دور الدولة هو تأمين حرية الأشخاص، وحماية مصالحهم، ولكن حسب هيجل ليس هدف الدولة هو تأمين الرفاهية المادية، والحرية المجردة لأفرادها، بل قيادتهم إلى القيام بوظيفتهم الفعلية ككائنات مفكرة، فالدولة تهذب الفرد بشكل جماعي وتبعده عن طبيعته الحيوانية، وتسمح له باستكمال شخصيته في الكل الاخلاقي (سرو،دوندت، 1974، 97–98) .

إن نظرية هيجل في المجتمع المدني والدولة تختلف عن بعض المفكرين ومنهم (جرامشي) الذي رأى على خلاف هيجل أن المجتمع المدني يقوم على مواجهة تسلط الدولة، ومحاولة العودة بالإنسان إلى الحرية (كيشانه، 2017، 48) ، وأما ماركس في نقده لفلسفة هيجل فقد رفض قبول الفصل بين الدولة والمجتمع المدني، لأنه دليل على اغتراب الإنسان، وعلى عبوديته، ويؤدي إلى تقسيم عالم الإنسان الحديث إلى عالمين هما :عالم السياسة الذي يفترض أنه يعيش فيه بحرية كمواطن، وعالم الواقع الاقتصادي –المجتمع المدني– الذي يخضع فيه للاستغلال الاقتصادي (بشارة،1998، 156) .

بالإضافة إلى أن فلسفة هيجل حول مفهوم المجتمع المدني والدولة خضعت لتفسيرات متعددة منها ،كما يشير المولف محمود كيشانه في كتابة المجتمع المدني أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية)، شارحاً هل تصور هيجل عن الدولة تصور ليبرالي ،أم تصور شمولي ،الحقيقة أن موقف هيجل يدعو إلى اتخاذ الرأي الأول في بعض أفكاره حول الدولة ،وعلاقتها بالمجتمع المدني، خاصة في ظل تأكيده عن أهمية الأخيرة، وأثر مؤسساته في خدمة المجتمع والدولة، كما أن موقفه يدعو إلى اتخاذ الرأي الثاني في بعض أفكاره التي تجعل من الدولة قطبا أوحد لكل قطاعات الدولة، ومنها المجتمع المدني (كيشانه،2017، 46–47)

أما المؤلف هربرت ماركيوز في مؤلفه(العقل والثورة –هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية)، فقد رأى أن هيجل لم يقدم في كتابة (أصول فلسفة الحق) نظرية محددة في الدولة، وهي تفقد طابعها التقدمي، ولهجتها المتفائلة، وتأثيرها النقدي (ماركيوز، 1979، 178).

نتائج الدراسة

من المعروف أن لكل بحث نتيجة مستنبطة، وهذا هو الحال في بحثنا هذا، فبعد أن عرضنا مفهوم المجتمع المدني والدولة عند هيجل، وأجبنا على التساؤلات المطروحة، توصلنا إلى نتائج ربما لا تختلف عن الدراسات السابقة، ألا أنها تختلف عند توسعنا في شرح المفاهيم التي وضعها هيجل، وخاصة أن التاريخ الفكري السياسي في ألمانيا الذي كان يعاني من الصراعات والمشاكل السياسية والاقتصادية، إلى جانب تأثر فلسفة هيجل السياسية بالثورة الفرنسية، وما قدمناه يعتبر رؤية فلسفية تختص بالدراسة لمفهوم المجتمع المدني والدولة عند هيجل .

ونجد في فلسفة هيجل، ونظريته السياسية أنها كانت محور المناقشات لمعظم المذاهب السياسية التي شهدها القرن التاسع عشر، فقد ظهرت منها

سياسيات القرن الحالي، وعلى سبيل المثال جاءت الليبرالية لكي تمثل رد فعل عنيف ضد سيادة الدولة المطلقة التي نادى بها هيجل، كما كان الديالكتيك بمثابة نقطة الاتصال بين هيجل ،وماركس، كما أثرت الهيجليه على ظهور الفاشية في ايطاليا، والمثالية السياسية المطلقة في انجلترا (محمد، محمد، 1976، 205).

كما نستطيع القول،أن العديد من الباحثين يرون أن فلسفة هيجل من أصعب الفلسفات، وذلك في أمكانية بلوغها وغربلة اتجاهاتها، فقد دخلت عليها أمور متشعبة أضفت علي بعضها مسحه من الغموض والتناقض، ولكن رغم غموض موضوعاتها، وتداخلها، إلا أن فلسفته السياسية تم تسخيرها في خدمة الاجتماع السياسي الأوروبي، (طوقان وآخرون، 2020، 25)، وكذلك مازالت فلسفة هيجل حيه في المادية الجدلية عند (ماركس وانجلز) التي بدورها قدمت مثالاً جيداً يكشف فيه عن أخطاء فلسفة هيجل (رسل،1983،175)، فمثلاً رفض ماركس مسألة صراع الأفراد في المجتمع المدني لدى هيجل ،لأنها تؤدي إلى اغتراب الأفراد عن جوهرهم الاجتماعي، وعن الجنس البشري ،أي عن نوعهم، وذاتهم ،وثانيا تؤدي إلى الاستغلال الطبقي، ومعادية التقدم (بشارة،1998، 155).

وفيما يخص النتائج حول مفهوم المجتمع المدني والدولة عند هيجل توصلنا إلى التالي:

أولا: وجدنا أن هيجل يعد من أهم فلاسفة البرجوازية المثالية في القرن التاسع عشر، فقد كان له تأثير لما بعده من المفكرين والفلاسفة في القرن العشرين،حيث قدم فكراً عميقاً أستفاد منه لاحقوه، وأستطاع أن ينتج فلسفة تناسب واقعه المعاش، رغم صعوبتها وتناقضاتها بأجماع الكثير من المفكرين، فلا ريب أن فلسفة هيجل حول مفهوم المجتمع المدني والدولة قد تضمن تحديا جديداً عبر عن دراسته للمراحل التاريخية لسابقيه، ودور القرن الثامن عشر في ظهور عصر التنوير ،وتنامي نفوذ الطبقة البرجوازية، وظهور الصناع، وعلى الظروف التاريخية التي أثرت في إنتاج فلسفه هيجل السياسية، الذي جاء بنظرة تختلف عن فلاسفة العقد الاجتماعي (توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو)،فقد قام هيجل بتشكيل محددات جديدة تعبر عن أفكاره حول مفهوم المجتمع المدني والدولة.

ثانياً: توصلنا أن النظرية التي بلورها هيجل حول مفهوم المجتمع المدني والدولة قد حازت على تفسيرات متنوعة على مستوى التنظيم الواعي للنظام السياسي، والاجتماعي لدى الكثير من المفكرين، لأنها ساهمت في تشكيل نظام اجتماعي، واقتصادي متكامل من أجل تحقيق مصالح الأفراد. ومن الصعب فهم مفهوم المجتمع المدني والدولة لدي هيجل دون الرجوع إلى أسس فلسفة الحق التي وضعها في كتابه (أصول فلسفة الحق)، الذي شرح فيه كيفية التدرج من الأسرة ومن ثم تكوين المجتمع المدني وصولا إلى الدولة .

ثالثا: وجدنا أن تحليل هيجل للدولة شائك ومعقد حيث جعل تكوينها مرتبطاً بالعقل ، وبمستوى التطور للوعي الإنساني، فقد جمع الإرادة الفردية في اتحاد الإرادات جميعاً في الدولة من أجل الصالح المشترك، كما أن هيجل تميز عن غيره من الفلاسفة ممن سبقوه عندما جعل الدولة تهيمن على المجتمع المدني بسبب الصراع على المصالح الشخصية حتى تبقى الدولة قائمة بذاتها، وهدف هيجل من هيمنة الدولة على المجتمع المدني من

أجل الحفاظ على مصلحة الجماعة والحفاظ على حرياتهم, وبهذه الطريقة لا يحل المجتمع المدني محل الدولة عند هيجل أنما يصبح فقط عاملاً مساعداً للدولة، لذا في نظرة هيجل جعل النظام الأفضل للدولة هو النظام الملكي الدستوري بشرط أن يحافظ الملك أو الحاكم على القانون،وحقوق الأفراد .

ويبدو أن هيجل يشجع النظام المطلق عندما جعل الدولة والملك هما السلطة القادرة على تطبيق القوانين، وتحقيق التوازن بين المصالح الفردية، والمصلحة العامة.

وفكرة هيجل التنويرية هي التي دعته إلى أهمية تثقيف الرأي العام في اتخاذ آراءه السياسية، وتغليب العقل على العرف والعادات الغير مقبولة في المجتمع.

وبالرغم من بعض المآخذ على فلسفة هيجل إلا أنها لا تقلل من القيمة العظيمة له في تدعيمه لمفهوم المجتمع المدني والدولة بشكل يختلف عن سابقيه، فقد تميز هيجل بالكثير من الايجابيات حول تنظيمه لمفهوم المجتمع المدني والدولة، فهو يمثل حصيلة فكرية، وفلسفية لم تختلف عن عظمة وعبقرية سابقيه مثل (أرسطو)، و(أفلاطون) وغيرهم، ولا ننكر أن هيجل يعتبر مرجعيه للكثير من المفكرين الذين فسروا مؤلفاته، وانتقدوها ،وهذا يوصلنا إلى أن الجانب السياسي والاجتماعي لديه مرتبط بالواقع المعاش، فكل إنتاج سياسي ينتج بأحداث ما قبله لكي يؤطر لما بعده، ونحن نحتاج أن يستفيد العقل العربي من هذه التجارب من أجل الوصول إلى إيديولوجية تعبر عن استقلالنا الوطني و تبحث عن الحلول لمشكلاته حتى يصل إلى بريق من الأمل لتجاوز ما هو في واقعنا السياسي بعيداً عن مفاهيم العولمة، والاستعمار، ونقدها بما يتناسب مع مجتمعاتنا العربية، والإسلامية، وكما نحن بحاجة إلى نقد واقعنا حتى نعالج سلبياته كوننا أعضاء في المجتمع . ولهذا رأينا أن اختيار هذه الدراسة حتى نستطيع إبراز مفهوم المجتمع المدني والدولة عند هيجل .

وفي الأخير، نرى أن هيجل يعتبر من المفكرين الذين عبروا عن الواقع السياسي، والاجتماعي لعصره الذي عاشه ، وهذا ما جعل فلسفته تبقى حيه، وتحتاج للدراسة في عصرنا الحالي بسبب انتشار الحروب ،وظهور الصراعات السياسة, ولهذا تبقى هذه الدراسة حول مفهوم المجتمع المدني والدولة مجرد أضافه متواضعة لما سبق من الدراسات السابقة. وتظل عبقرية هيجل الفلسفية تساهم في تشكيل اتجاهات جديدة ما بين مؤيد لفلسفته، ومعارض حتى يومنا هذا .

قائمة المراجع :

1- إبراهيم، زكريا،(1970)، *هيجل أو المثالية المطلقة*، (ب.ط)، مصر، دار مصر للطباعة.

2- الخشت،محمد عثمان(2007)، *المجتمع المدني والدولة*،ط1،مصر،نهضة مصر للطباعة والنشر .

3- الديدى، عبدالفتاح(ب.ت)،*هيجل*،(ب.ط)القاهرة،دار المعارف بمصر.

4- الشنيطي،محمد فتحى، (1961)، *نماذج من الفلسفة السياسية*،ب.ط، دار الحمامي للطباعة.

5- الشيخ،محمد(2008)،*فلسفة الحداثة في فكر هيجل*،ط1،بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

6-الأصبحي،أحمد محمد، (2000)، *تطور الفكر السياسي-رواده،اتجاهاته،إشكالياته، الجزء الثالث،الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر*،عمان،دار البشير.

6- الصبيحي،أحمد شكر، (2000)،*مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي* ،ط1،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

7- بدوي،عبد الرحمن ،(1996)، *فلسفة القانون والسياسة عند هيجل*، ط1، القاهرة، دار الشروق .

8- برهييه، اميل، (1985)، *تاريخ الفلسفة، القرن التاسع عشر*،ترجمة جورج طرابيشي،ط1،بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر .

9-بشارة،عزمي،(1998)، *المجتمع المدني دراسة نقدية-مع إشارة للمجتمع المدني العربي-* ، ط1،بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.

9- -توشار،جان، (1984) ، *تاريخ الأفكار السياسية -الجزء الثاني- من الأصول إلى القرن الثامن عشر*، ترجمة ناجي الدراوشه،ب.ط، ،سوريا، منشورات وزارة الثقافة.

10- توفيق المديني،(1997) *المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي- دراسة-* ب.ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب

11-ديلو،ستيفن،(2003)، *التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني*، ترجمة ربيع وهبه، ط1،القاهرة،المجلس الأعلى للثقافة .

12-ديورانت، ول، (1985)، *قصة الفلسفة من أفلاطون إلى جون ديوي*،حياة وآراء أعاظم رجال الفلسفة في العالم، ط5، بيروت،مكتبة المعارف .

13-سرو، رينيه، دوندت،جاك،(1974)، *هيجل*، ترجمة جوزيف سماحة، ب.ط، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

14-سوبول، البير،(1989)، *تاريخ الثورة الفرنسية*،ترجمة جورج كوسى، ط4، بيروت، منشورات بحر المتوسط، منشورات عويدات.

15- طاليس، أرسطو، (1957)، *السياسيات*، نقله من الأصل اليوناني الأب أوغسطين برباره البولسي، ب.ط، بيروت،اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية.

16- طوقان،رامي ، حيدر، محمود وآخرون،(2020) هيغل، *مقاربات انتقادية لنظامه الفلسفي،دراسات نقدية في أعلام الغرب*، مجموعة مؤلفين،،ط1، النجف-العراق، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية.

17--فولفين.ف (1988)، *تطور الفكر الاجتماعي في فرنسا خلال القرن الثامن عشر*،نقله إلى العربية سعيد كامل، ط1، بيروت، دار الفارابي .

18-فيشر،هربرت،(1961)، *أصول التاريخ الأوربي من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية*، نقله إلى العربية زينب عصمت راشد، أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت عبد الكريم، ط3، مصر، دار المعارف .

19--كاسبرر،ارنست، (1975) *الدولة والأسطورة*، ترجمة احمد حمدي محمود، مراجعة احمد خاكى ،ب.ط، القاهرة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية،الهيئة المصرية العامة للكتاب.

20-كيشانه، محمود (2017)، *المجتمع المدني،أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية*،ط1 ،المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية .

21- ليله، محمد كامل ، (1967-1968)، *النظم السياسية- الدولة والحكومة*، ب.ط،،بيروت ، دار النهضة العربية.

22- ماركيوز ،هربرت، (1979)، *العقل والثورة هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية*، ترجمة فؤاد زكريا، ط2، الهيئة العامة المصرية .

23-متياس، ميشيل(1990)، ، *هيغل والديمقراطية*، ترجمة امام عبد الفتاح امام ،ط1،بيروت-،دار الحداثة.

24--محمد، علي عبد المعطي،محمد،محمد علي،ابو ريان، محمد علي(1976)، *السياسة بين النظرية والتطبيق*،ب.ط، دار الجامعات المصرية.

25-مطر،أميرة حلمي،(1999)، *الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس*،ط6،القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر.

26-مطر،أميرة حلمي ، (1978)، *في فلسفة السياسة*، ط2،القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر.

27-هيجل، (2007) ، *أصول فلسفة الحق*(المجلد الأول)، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ،ط 3، بيروت، دار التنوير.

28- وايلي،إريك،(2007) *هيجل والدولة*، ترجمة نخلة فريفر، ط3، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر.

الدوريات

1- رسل،برتراند،(1983)، حكمة الغرب،الجزء الثاني،الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة فؤاد زكريا، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.